الأمم المتحدة S/PV.10036

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **10036**

الخميس، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد كانو	(سيراليون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيدة بيتروسيلي روهاس
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	الدانمرك	السيدة كريستنسن
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد والتز
	اليونان	السيدة بالتا

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي المغرب والجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2025/712 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، باكستان، بنما، الجزائر، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان

المعارضون:

لا يوجد

الممتنعون عن التصويت:

الصين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 14 صوتا مؤيدا دون معارضة، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار 2799 (2025).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد والتز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر زملائي أعضاء مجلس الأمن على مشاركتهم البناءة بشأن هذا القرار (القرار 2799 (2025)).

يرسل المجلس، باعتماده هذا النص، إشارة سياسية قوية تعترف بأن سورية تعيش حقبة جديدة منذ الإطاحة بالأسد وأعوانه في كانون الأول/ديسمبر 2024. فهناك حكومة سورية جديدة، بقيادة الرئيس أحمد الشرع، تعمل جاهدة للوفاء بالتزاماتها بشأن مكافحة الإرهاب والمخدرات والقضاء على أي مخلفات من الأسلحة الكيميائية وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين، وعلى عملية سياسية شاملة يقودها السوريون

ويمتلكون زمامها. وكما أشار الرئيس ترامب في وقت سابق، فإن أمام سورية الآن فرصة لكي تصبح عظيمة. ومن شأن رفع اسم الرئيس الشرع ووزير الداخلية خطاب من قائمة الجزاءات أن يساعد في منح الشعب السوري هذه الفرصة الأعظم.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): لطالما التزمت الصين بإقامة علاقات ودية مع جميع سكان سورية، في ظل احترام خيار الشعب السوري فيما يتعلق بمستقبل بلده ومصيره، ودعمت المجتمع الدولي في مساعدة سورية على استعادة السلام والاستقرار بسرعة حتى يتمكن الشعب السوري من العيش بكرامة في القريب العاجل.

وفيما يتعلق بالتعديلات على جزاءات مجلس الأمن المتصلة بسورية، فإن موقف الصين واضح وصريح منذ البداية. فنحن نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يولي الاعتبار الكامل لمكافحة الإرهاب والحالة الأمنية في سورية، والآثار المعقدة المحتملة التي قد تترتب على التعديلات والمصالح الطويلة الأجل لسورية واحتياجاتها الفعلية، وذلك لمعالجة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف بشكل صحيح واتخاذ قرارات حكيمة مبنية على دراسة متأنية. وللأسف، فإن القرار الذي طُرح للتصويت عليه للتو (القرار 2799 (2025)) لم يعكس تلك المبادئ وتلك الروح. لذلك اضطرت الصين للامتناع عن التصويت.

وقد عقد أعضاء المجلس على مدار فترة من الزمن عدة جولات من المشاورات بشأن هذا القرار. وشاركت الصين بفعالية في تلك المشاورات انطلاقاً من شعورها بالمسؤولية تجاه سورية والشعب السوري. وأعربنا مع العديد من الأعضاء عن مخاوف مشروعة بشأن مسائل متعلقة بمكافحة الإرهاب، ولا سيما وجود مقاتلين إرهابيين أجانب في سورية، وطرحنا العديد من المقترحات البناءة لإجراء تعديلات. ولكن مقدم مشروع القرار لم يلتفت إلى آراء جميع الأعضاء بشكل كامل وأجبر المجلس على اتخاذ إجراء رغم الاختلافات الكبيرة في الرأي بين أعضاء المجلس، في محاولة لخدمة مآربه السياسية الخاصة. وتعرب الصين عن أسفها لذلك.

وفي الوقت الحالي، تمر سورية بمرحلة انتقالية سياسية، بينما تواجه وضعاً أمنياً هشاً ومهمة شاقة في جهود مكافحة الإرهاب. وقد استغلت أعداد كبيرة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الوضع لصالحها، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن على الصعيد السوري والإقليمي والدولي. ومكافحة الإرهاب أمر أساسي لإعادة الإعمار الوطني في سورية. وينبغي لأي إجراء يتخذه المجلس بشأن سورية أن يراعي تماماً حالة مكافحة الإرهاب وأن يسهم في تحقيق أهداف المجلس بشأن مكافحة الإرهاب.

ويجب ألا يؤدي أي دعم أو مساعدة تقدم لسورية إلى تقويض سلامة وفعالية نظام الجزاءات الذي فرضه المجلس. والقرار الذي اتخذ للتو يعيد التأكيد على متطلبات المجلس في مجال مكافحة الإرهاب ويوضح أن على سوريه أن تفي بالتزاماتها في هذا الصدد، وأن تتخذ إجراءات حاسمة لمكافحة الأعمال الإرهابية والتصدي لخطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما في ذلك الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية في سورية. وفي هذا الصدد، ينبغي للحكومة المؤقتة في سورية أن تفي بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب، وأن تتخذ تدابير عملية لإحراز تقدم ملموس وكسب ثقة المجتمع الدولي.

وفي الوقت الحاضر، لا يزال أكثر من 80 كيانا وأكثر من 250 فردا مدرجين في قائمة جزاءات المجلس بموجب القرار 1267 (1999)، ولا تزال تدابير مثل حظر السفر وتجميد الأصول وحظر توريد الأسلحة سارية المفعول. وتلتزم جميع الدول بالحفاظ على سلطة المجلس والتنفيذ الصارم لجزاءات المجلس وقراراته ومنع جميع المنظمات والكيانات والأفراد، بما في ذلك الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، من الحصول على الأموال والأسلحة وأنواع الدعم الأخرى من الخارج بشكل مباشر أو غير مباشر، التي تشكل خطرا يهدد أمن البلدان الأخرى.

إن تطور الحالة في سورية، باعتبارها بلدا مهما في الشرق الأوسط، يؤثر على السلام والاستقرار الإقليميين. ومن الضروري أن يولي المجلس اهتماما كبيرا للحالة في سورية وأن يتخذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب، وفقا لتطور الأوضاع، لدفع الحالة في سورية إلى التحرك في الاتجاه الصحيح. وتعرب الصين عن استعدادها للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة القيام بدور بناء في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في سورية وقت قريب.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت المملكة المتحدة مؤيدة لهذا القرار (القرار 2799 (2025)). فهو يمثل لحظة مهمة – بعد مرور عام تقريباً على سقوط الأسد – وبداية فصل جديد من الأمل للشعب السوري. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة السورية حتى الآن، بما في ذلك النهوض بعملية الانتقال السياسي واتخاذ خطوات إيجابية بشأن مكافحة الإرهاب والأسلحة الكيميائية. وفي هذا السياق، نرحب برفع اسمي أحمد الشرع وأنس خطاب من نظام الجزاءات بموجب القرار 1267 (1999). ومن المهم الإشارة إلى أن الجمهورية العربية السورية غير مدرجة ولم تُدرج قط في نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم داعش وتنظيم القاعدة أو أي نظام آخر من نظم جزاءات الأمم المتحدة.

ونأمل أن يشجع هذا القرار على ترسيخ التعاون مع المجتمع الدولي ودعم الشعب السوري في جهوده من أجل إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية. وما انفكت المملكة المتحدة تقف إلى جانب الشعب السوري. وسنواصل دعم الحكومة السورية في الوفاء بالتزاماتها بناء مستقبل أكثر استقرارا وحرية وازدهارا لجميع السوريين.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد صوت الاتحاد الروسي مؤيدا للقرار (القرار 2799 (2025)) الذي صاغته الولايات المتحدة لرفع اسمي شخصين هما أحمد الشرع وأنس خطاب من قائمة الجزاءات بموجب القرار 1267 (1999) بشأن تنظيم داعش وتنظيم القاعدة. ونلاحظ أن واضعي القرار تمكنوا من إنتاج وثيقة موجزة ومقتضبة، ونطالب بذلك منذ بدء العمل على النص. والأهم من ذلك أن الوثيقة التي اعتمده المجلس اليوم يجسد مصالح أبناء الشعب السوري أنفسهم وتطلعاتهم. ويجب مواصلة إعطاء الأولوية القصوى لهذه الممارسة المتمثلة في المراعاة التامة لآراء الأطراف المعنية في المقام الأول عند التفاوض بشأن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونأمل أن يساهم اتخاذ قرار اليوم في تحقيق هدفه المعلن في البداية، وهو تيسير الانتعاش الاقتصادي والتنمية في سورية خلال هذه المرحلة الانتقالية الصعبة وإن كانت ذات أهمية حاسمة بالنسبة لدمشق.

ويجب أن يكون واضحا للجميع أنه في ظل الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الحادة الجارية في سورية، يجب تقديم مزيد من المساعدة الاقتصادية والإنسانية لشعبها. ولم تكن هناك حاجة وليست هناك حاجة إلى اتخاذ المجلس قرارات خاصة بشأن هذه المسألة، كما حاول بعض زملائنا الغربيين أن يفترضوا في البداية. ومن المهم في هذا الصدد أن يتضمن القرار المتخذ أحكاما واضحة بشأن ضرورة تقديم المساعدة الدولية للشعب السوري في الجهود التي يبذلها لإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار والقيام بذلك دون فرض أي مطالب مصطنعة أو شروط مسبقة. ونعتقد أن ذلك يتماشى تماما مع السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد التي تنتهجها دمشق والتي تهدف إلى تعزيز العلاقات مع الشركاء الأجانب.

ونحن مستعدون لمواصلة الحوار متعدد الأوجه مع سورية الصديقة، وشعبها الذي تربطنا به علاقات تاريخية واسعة، سواء في مجموعة من مسائل التعاون الثنائي أو في مختلف المسائل الدولية والإقليمية.

ونود أيضا أن نوجه الانتباه إلى أن القرار يؤكد من جديد التزام مجلس الأمن بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن الرئيسية، بما في ذلك القرار 2254 (2015). ونتوقع من جميع أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك إسرائيل التي تواصل اللعب وفق قواعدها الخاصة واحتلال جزء من الأراضي السورية ذات السيادة، بما فيها مرتفعات الجولان، أن تتقيد بهذه المبادئ الأساسية. وإضافة إلى الوجود العسكري غير القانوني للقوات الإسرائيلية، هناك عامل رئيسي آخر يعيق تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في أجزاء مختلفة من سورية وهو استمرار مجموعة واسعة من التهديدات الإرهابية، بما في ذلك التهديدات التي يشكلها تنظيم داعش وتنظيم القاعدة والمقاتلون الإرهابيون الأجانب. ونأمل أن يعطي القرار الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم زخما إضافيا لجهود دمشق في مكافحة مختلف المسلحين، الذين لا يزالون يبيّتون خططا ليس لإضعاف الدولة السورية فحسب، بل أيضا لتقويض أمن الدول الأخرى، بما في ذلك البلدان الأصلية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد صوت الصومال مؤيدا للقرار (القرار 2799 (2025)). ونشيد بالقائم على صياغته على عمله البناء وعنايته خلال المداولات بشأن هذا القرار. فتضامن الصومال ودعمه الطويل الأمد لآمال الشعب السوري في تحقيق السلام والوحدة لم يتزعزع قط. ونعيد تأكيد سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. ونرحب بقرار رفع الجزاءات عن الرئيس أحمد الشرع ووزير الداخلية السيد أنس حسن خطاب، ونعتبره خطوة متوازنة وتطلعية تعترف بالتطورات في الميدان وتدعم الأهداف الأوسع نطاقا المتمثلة في النهوض بالسلام والمصالحة في سورية. كما يتجلى في هذه النتيجة استعداد المجلس لاعتماد تدابيره بطريقة تحافظ على مصداقية نظام الجزاءات وفعاليته.

لقد عانى الشعب السوري معاناة هائلة، ويجب أن تهدف قراراتنا إلى تخفيف هذه المعاناة والإسهام في تحقيق السلام المستدام. ونحث الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم لسورية وهي تتعافي من عقود من الدمار. ويعرب الصومال عن استعداده لتأييد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الولايات المتحدة باعتبارها واضعة المسودة الأولى على تقديم القرار الذي اتخذه المجلس للتو (القرار 2799 (2025)). فهذه تمثل خطوة مهمة أخرى، خطوة نأمل أن تمهد الطريق لمستقبل أكثر ازدهارا واستقرارا للشعب السوري. ويجسد اتخاذ هذا القرار دعم مجلس الأمن الجماعي لأمن سورية واستقرارها وتصميم أعضاء المجلس على مساعدة الشعب السوري في هذه المرحلة الانتقالية الحاسمة والسعي لتحقيق تطلعاته المشروعة في الازدهار والرفاهية.

لقد صوتت الجزائر مؤيدة للنص لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأهمية إعادة بناء مؤسسات سورية قوية وصامدة قادرة على حماية وحدة البلد وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ولا نزال مقتنعين بأن العملية السياسية التي يملكها ويقودها السوريون بما يتماشى مع المبادئ الرئيسية للقرار 2254 (2015) لا تزال هي المسار الوحيد القابل للتطبيق نحو بناء سورية جديدة وشاملة للجميع. ونشجع جميع السوريين على الاستمرار في طريق الحوار والمصالحة، حيث إن استيعاب الجميع أمر ضروري. يجب إعادة بناء سورية بأيدي جميع السوريين، دون إقصاء لأحد. إن الجزائر التي وقفت دائما إلى جانب الشعب السوري الشقيق، ستستمر في ذلك وهي على استعداد للمساهمة في أي جهود بناءة تهدف إلى تعزيز رفاه سورية وشعبها.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا باتخاذ القرار (القرار 2799 (2025)) الذي يرفع الجزاءات التي فرضها المجلس على الرئيس السوري أحمد الشرع ووزير الداخلية أنس خطاب، وتشكر الوفد الأمريكي الذي تولى مسؤولية صياغة النص.

يستجيب هذا القرار لهدف واضح: دعم سورية في الوقوف على قدميها من جديد، بدءا بانتعاشها الاقتصادي لتلبية احتياجات السكان. ويتعين على المجتمع الدولي أن يزيل جميع العوائق التي تحول دون هذا الانتعاش، كما فعلنا في أيار/مايو على الصعيد الأوروبي من خلال رفع العقوبات القطاعية. إن انتعاش الاقتصاد هو شرط مسبق حاسم لتحقيق السلام الدائم في سورية والعودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين. ويؤكد هذا القرار أيضا على توقعاتنا تجاه السلطات السورية، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. إن المعركة ضد تنظيم داعش في الشرق الأوسط لم تنتهِ بعد، ويجب عدم الاستهانة بمخاطر عودة ظهور التنظيم من جديد.

بعد مرور عام على سقوط بشار الأسد ونظامه، ومع بداية فصل واعد للبلد والمنطقة، فإن اتخاذ هذا القرار اليوم يمثل خطوة مهمة على طريق إعادة بناء سورية ذات السيادة والموحدة والمتصالحة – سورية التي تنعم بالسلام والخالية من آفة الإرهاب. وسيظل المجلس متحفزا لمساعدتها في تحقيق هذا الهدف.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد صوتت باكستان مؤيدة للقرار الذي اتخذه المجلس للتو (القرار 2799 (2025)).

ونشكر الولايات المتحدة على هذه المبادرة التي هي من بين العديد من الخطوات اللازمة لتمكين سورية من الشروع في طريق الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي وإعادة بناء المؤسسات والتنمية المستدامة – وكلها أمور حيوية لتحقيق السلام الدائم والتقدم والازدهار في سورية. لطالما أكدت باكستان

على ضرورة تخفيف العقوبات للسماح بإعادة إعمار سورية وإعادة إدماجها في المجتمع الدولي، مع تيسير الحوار والمشاركة المستمرين.

لقد عانى الشعب السوري لأكثر من عقد من الزمن من النزاع والفوضى والحرب الأهلية. إن تصويت اليوم هو خطوة نرحب بها اتخذها المجلس للإشارة إلى دعم المجتمع الدولي لمساعدة الشعب السوري على الانتقال إلى مرحلة جديدة من رحلته السياسية من خلال عملية سياسية يقودها السوريون ويملكها السوريون. وتقدم الرحلة المقبلة لسورية فرصا هائلة لكنها لا تخلو من التحديات. فلا يزال خطر الإرهاب قائما، ولا يزال وجود المقاتلين الإرهابيين الأجانب يهدد الأمن في البلد. ونأمل أن تقوم السلطات السورية ببسط وتوطيد السلطة المركزية وتثبيت استقرار الوضع في جميع أنحاء البلد من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة المخاوف الأمنية.

ونؤكد من جديد تضامننا مع الشعب السوري الشقيق، ونبقى ثابتين في التزامنا بمساعدة سورية على أن تصبح دولة قوية ومستقرة ومزدهرة بين دول العالم. كما نأمل أن يكون قرار مجلس الأمن اليوم إيذانا بعهد جديد من المشاركة السياسية مع القيادة السورية وتمهيد الطريق للمصالحة وبناء الدولة الشامل للجميع من خلال الدعم الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد العلبي (الجمهورية العربية السورية): أتقدم بالتهنئة لكم ولوفد بلدكم على ترؤسكم لأعمال المجلس للشهر الجاري. والشكر موصول لسعادة السفير المندوب الدائم للولايات المتحدة ولفريقه على الجهود الكبيرة التي بذلوها خلال النقاشات بشأن القرار (القرار 2799 (2025)) الذي يأتي انسجاماً مع القرار التاريخي والشجاع للرئيس ترامب بدعم سورية في استثمار هذه الفرصة التاريخية السانحة. وأتوجه بالشكر كذلك لأعضاء المجلس كل الأعضاء على تفاعلهم الإيجابي مع القرار.

اليوم وللمرة الأولى ومنذ سنوات طويلة، توحد المجلس في دعم سورية والوقوف إلى جانب شعبها. ترحب سورية باتخاذ القرار وترى فيه دليلاً على الثقة المتزايدة بسورية الجديدة وشعبها وقيادتها ونهجها البناء الصادق في التعامل مع مجلس الأمن ومع المجتمع الدولي. يمثل قرار اليوم في وجه من وجوهه ثمرة الانخراط الإيجابي والمتواصل مع سورية خلال الأشهر الماضية، ويجسد في وجهه الآخر دور المجتمع الدولي البناء في مواكبة التغيرات الإيجابية على الأرض.

أما أساس القرار فهو انعكاس لإرادة السوريين والسوريات – انعكاس لإرادتهم للعودة إلى مكاننا الطبيعي لبلدنا بين الأمم، والمضي بثقة وأمل نحو بناء سورية الجديدة سورية الجامعة لأبنائها كافة وبناء مستقبلها القائم على الحرية والكرامة والاستقلال والسيادة والازدهار والتنمية. يكتسب قرار اليوم الذي ينص على شطب اسمي فخامة الرئيس أحمد الشرع والسيد وزير الداخلية أنس خطاب من لائحة الجزاءات أهمية مضاعفة لكونه، ومن بين جملة أمور أخرى، يجدد الإعراب عن التزام المجلس القوي بالاحترام التام لسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. كما يسعدنا أنه يركز في طياته على ضرورة تعزيز إعادة الإعمار والاستقرار والتنمية الاقتصادية في سورية. إن ترحيب القرار كذلك بالتزامات الحكومة

السورية وجهودها المستمرة في إنهاء آفة المخدرات وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الإرهاب وحماية حقوق جميع السوريين دون أي تمييز، هو كذلك بعد أن كونه واجب وطني هو أيضا اليوم وسام فخر دولي.

إن استراتيجية سورية في الداخل اليوم تقوم على استمرار العمل لطي صفحة الحرب والمعاناة وتجاوز الآثار الكارثية لعقود من القمع والاستبداد وبناء دولة عصرية تقوم على سيادة القانون. أما على المستوى الخارجي فإن سورية الجديدة تسعى وتعمل لتكون دولة سلام وشراكة لا ساحة للنزاعات وتصفية الحسابات، جسرا للتنمية والازدهار لا منصة للتهديد أو لتشكيل الأخطار.

لقد صدّر السوريون والسوريات لقرون طويلة أبهى صور الحضارة في العلم والأدب والفن والزارعة والصناعة والتجارة. واليوم، نعمل لتعود سورية وكما عرفها العالم أجمع درة الشرق ومركزا للإشعاع الحضاري.

لقد مدت دمشق – ولا تزال – يدها لجميع دول العالم باحثةً عن الشراكات والنجاحات، عن الأعمال والاستثمارات، ساعيةً لأن تكون نقطة وصل تجمع الشرق والغرب تحت عنوان التنمية والازدهار. إن سورية الجديدة ستكون قصة نجاح ونموذجا مشرقا يثبت أن السبيل الأمثل في العلاقات الدولية هو الانخراط الإيجابي والتعاون البناء. وإن كان هنالك مشاغل، فإن سورية على أتم الاستعداد لمعالجتها بنيةٍ صادقة عنوانها الاحترام المتبادل.

ختاما، منذ سنوات والشعبُ السوري يتطلع إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي في هذه القاعة، وكان يؤسفه ويؤلمه انقسام المجلس. أما اليوم وبعد أن طوى المجلس صفحة الخلافات واتحد ووجه رسالةً واضحة بالوقوف خلف السوريات والسوريين في جهودهم لبناء وطنهم واستعادة حياتهم، فكلنا ثقة أن يستمر إجماع المجلس الداعم لتطلعاتهم ولما أنجزوه في أشهر قليلة، وهو ما سترونه عن قرب عندما نستضيفكم في دمشق، دمشق العز، دمشق الحضارة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة المغرب.

السيدة الموتشو (المغرب): يشرفني أن ألقي هذه الكلمة نيابة عن المجموعة العربية.

وأغتنم هذه المناسبة لأتقدم لجمهورية سيراليون بأحر التهاني على رئاسة مجلس الأمن، معربة عن تقديرنا العميق لحسن إدارتكم لجلسات مجلس الأمن خلال الشهر الجاري.

ترحب المجموعة العربية باتخاذالقرار 2799 (2025). وتعرب عن عميق شكرها لحامل القلم، الولايات المتحدة، على جهودها الحثيثة أثناء صياغة النص، منوهة بالتفاعل البناء لأعضاء مجلس الأمن مع أهداف هذا القرار.

يشكل هذا القرار منعطفا أساسيا في سبيل تعزيز المؤسسات الوطنية للجمهورية العربية السورية والتأسيس لمرحلة جديدة ترتكز على دولة القانون التي تضع أمن وسلامة وتنمية المواطن في صلب أولوياتها. ويشكل هذا الزخم الإيجابي فرصة لنؤكد أن المجموعة العربية تقف إلى جانب سورية وأهلها، من أجل المضي قدما على درب التقدم والازدهار. يمثل هذا القرار الهام عاملا داعما للجمهورية العربية

السورية على عبور هذه المرحلة المفصلية التي تتسم بتحديات متعددة الجوانب. وفي خضم هذا السياق البالغ الحساسية، تؤكّد المجموعة العربية على تمسكها الثابت بالوحدة الترابية لسورية وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها ورفضها المطلق لأي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية أو محاولات فرض أجندات لا تخدم مصالح الشعب السوري.

تشيد المجموعة العربية بجهود الحكومة السورية في القضاء على خطر الإرهاب والتصدي لكل أشكال التطرف العنيف وتثني على التزامها بوضع حد لآفة المخدرات.

إن قرار اليوم يدفعنا لحشد الجهود وتعزيز الاستجابة الدولية العاجلة والشاملة لدفع العمل الإنساني قدما وزيادة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية التي لا تزال تعاني من عجز كبير، ما ينعكس سلبًا على قدرة وكالات الأمم المتحدة على تقديم المساعدات الأساسية للسوريين داخل البلد وللدول المستضيفة لهم خارجها. كما تؤكد المجموعة على أن توفير الدعم الإنساني العاجل لا يكفي وحده، بل لا بد من رفع جميع القيود الاقتصادية المفروضة على سورية التي تُعمّق المعاناة وتُعيق جهود التعافي الوطني واستئناف مسار إعادة البناء وتحقيق التنمية. وترحب في هذا السياق بالإعلانات الصادرة عن بعض الأطراف الدولية بشأن رفع العقوبات وتعتبرها خطوات أولية إيجابية يجب أن تُستكمل برفع كامل وفوري للإجراءات الاقتصادية التي تؤثر على حياة المدنيين وتعرقل إعادة الإعمار. كما تشيد المجموعة العربية بقرار المجلس الذي اعتمده اليوم والذي يشكل لبنة أساسية من أجل توفير الوسائل القانونية والمؤسساتية للجمهورية العربية السورية لرفع التحديات التي تواجهها، لا سيما السياسية والأمنية والاقتصادية.

تُشدد المجموعة العربية على أن دعم سورية في هذه المرحلة المصيرية يُعد التزاما أخلاقيا وسياسيا من قبل المجتمع الدولي. وتدعو إلى تقديم دعم تقني ومؤسساتي فعّال ومساعدات مرنة تعزز قدرة سورية على التعافي وإعادة الإعمار وضمان العودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئين والنازحين، بما يحفظ كرامتهم ويحقق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. كما تجدد المجموعة العربية تأكيدها على أن أمن سورية واستقرارها هو جزء لا يتجزأ من أمن المنطقة والعالم وأن الحفاظ على وحدة سورية ومؤسساتها الوطنية هو الضمانة الحقيقية لمحاربة الإرهاب وقطع الطريق أمام أي مشاريع خارجية تهدف إلى زعزعة المنطقة.

وفي الختام، تدعو المجموعة العربية مجلس الأمن إلى الاستمرار في الاضطلاع بمسؤولياته في صون ودعم عملية السلام وتقديم كافة أوجه الدعم للشعب السوري الشقيق في مسعاه نحو الأمن والاستقرار والتنمية.

رُفعت الجلسة الساعة 15/40.